القول الحسَن

في ضبط

الحديث الحسَن

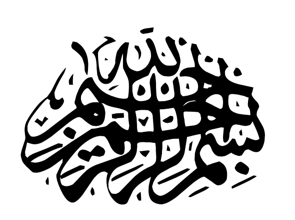
في «علم مصطلح الحديث »

(لذاتِه ولغيره)

مستل من شروح الشّيخ

عبدالله بن مرعي بن بريك العدني

-حفظه اللّه تعالى-



قال الشّيخ عبدالله بن مرعي العدني في شرحه على [التَّقريرات السّنيَّة شرح المنظومة البيقونيَّة لحسن المشاط (د05-06)] :

- قال طه البيقوني :

والحسن المعروف طُرْقاً وغدت رجاله لا كالصحيح اشتهرت

انتقلَ صاحب المتن –رحمه اللّه تعالى- إلى ذكر « الحديث الحسَنْ » ؛وهو القسم الثّاني من أقسام الحديث –كما مرّ معنا- ،قال أنَّهُ أقسام كثيرة :

وذي من أقسام الحديث عِدَّة   وكلُّ واحـدٍ أتى وحَدَّه

فذكر « الصّحيح » ،والآن ذكر « الحَسَنْ » ؛فقال :

والحسن المعروف طُرْقاً وغَدَتْ   رجالُهُ لا كالصَّحيح اشتهرَتْ

هذا هو تعريف « الحديث الحسَن » .

وبعضهم ذكرَ أنَّ هذا البيت يحتاج إلى تعديل ،وسيأتي أنَّ ما ذكرهُ المؤلِّف أحسَن من ذاك التَّعديل الذي ذُكِر ،فبعضهم قال :

والحسن الخفيف ضبطاً وغَدَتْ   رجالُهُ لا كالصَّحيح اشتهرت

قالوا :لأنَّ « الحسَن » هو ما خَفَّ ضبْطُ رِجالِه ،وهذا صحيح ؛ما خفَّ ضبط رِجاله ،لكن ليس هذا فقط ! وهو ذكر هذا المعنى في قولِه :« وغدَتْ رِجالُه لا كالصَّحيح اشتهرت » لأنَّ معناه :أنَّ رِجالُه ليس في الشُّهرَة كشُهرَة « الصَّحيح » ،ومرادُه بالمعنى هو « خِفَّة الضَّبْط » وإن كان هو ليس صريح ،لكن بالمعنى مرادُه « خِفَّة الضَّبْط » .

وزاد شيئاً ثانياً ؛وهو أنَّ طرُق « الحديث الحسَنْ » تكون معروفة ،وسيأتي التَّنبيه على هذا المعنى في الشَّرح .

- قال حسن المشّاط :

(والحسن) أي تعريفه، الحديث (المعروف طرقا) بضم فسكون، اي المعروف رواته المخرجون له، وهذا كناية عن اتصال السند،(1) وذلك كأن يكون الحديث من رواية راو اشتهر برواية أهل بلده كقتادة في البصريين، فإن حديثهم اذا جاء عن قتادة ونحوه ممن هو بمنزلته كان مخرجه، أي رواته معروفين لشهرة سلسلة قتادة عند المحدثين.(2)

(1)- وقيل :أنَّه لم يرد اتِّصَال السَّند فحَسْب ،لأنَّ تعريف « الحديث الحسَن » هو :الحديث الصَّحيح الذي قلَّ ضبْطُ رِجالِه .هكذا اشتهر عند أهل علم مصطلح الحديث ،وسيأتي تعاريف لبعض ذلك .

فقولُهم :« هو الحديث الصَّحيح الذي قلَّ ضَبْط رجالِه » معناه :أنَّ شروطه شروط الصَّحيح (خمسة شروط) إلاَّ أنَّ أحد هذه الشُّروط الخمسة قلَّتْ ؛وهو ما يتعلَّق بالرِّجال .

فإذن :الرِّجال :

- يتعلَّق به العدالة .

- ويتعلّق به الضَّبْط .

وعلِمنا أنّ العدالة يُنافيها: الكذب، والتُّهمَة، والفِسْق، والجهالة، والبدعة .

والمراد بـ« الخِفَّة » من قلّ رُتْبَة رجالِه، ليس هو في الضَّبْط فقط ؛ لأنّ الضبط –كما مرّ معنا- ينافيها خمسة أشياء :

1- فرط الغفلة .
2- سوء الحِفْظ .
3- كثرَة الغلَط .
4- مخالفة الإتقان .
5- الوهم .

فعُلِم أنّ المقصود بخِفَّة الرِّجال « وغدَتْ رجالُه لا كالصَّحيح اشتهرَتْ » ليس هو الضَّبْط فقط، فقول بعضهم: « قلّ ضبطُه » فيه قصُور، لأنّ المسألة ليس في الضَّبْط، المسألة في الضَّبْط، وفي -كذلك- العدالة، فتعبير المؤلِّف بقولِه: « رجاله لا كالصَّحيح اشتهرت » يشمل الضَّبط، ويشمل العدالة .

ومن « العدالة » المأخوذ أمران :

1- أمر البدعة .
2- وهكذا –كذلك- أمر الجهالة .

فأمّا الفِسْق والتُّهمة والكذب فهذا لا –في القول الصَّحيح- .

فإذن ؛إذا خفَّ حال الرِّجال بوجود شيء من البدعة ،وسيأتي – كذلك- الكلام على البدعة إن شاء الله ؛أنَّه فيه تفصيل عند العلماء .

وكذلك أمر « الضَّبْط » يتعلَّق به خمسة أشياء ،فاجتمعت عندنا الآن سبعة أشياء ؛الجهالة والبدعة في « العدالة » .

وخمسة أشياء في « الضَّبْط » وهي خِفَّة الضَّبْط عن رِجال الصَّحيح .

هذا أمر .

والأمر الآخر ،وهو ما يتعلَّق بـ« الطُّرُق » ،فإنَّ إيراد طُرُق الحديث قد تكون ليس كحال طُرُق الحديث بالنِّسْبَة للحديث الصَّحيح (يعني ؛من جِهة الاتِّصال) ،الآن هذا من جهة الرِّجال ،والثَّاني من جهة الاتِّصال .

- فيوجد شيء متَّصِل متَّفق عليه .
- ويوجد شيء غير متَّصِل متَّفق عليه .

فالأوّل « المتَّصِل المتَّفق عليه » كرواية أهل [الصَّحيح] -كما مرّ معنا- كمثال ؛« مالك ، عن نافع ،عن ابن عمر » هذا متَّصِل ،وهو إسناد ،وطريق .

ومثال « المنقَطِع » بلا شكّ ،مثلاً ؛« مالك ،عن ابن عمر » هل أحد يشُكّ أنَّ هذا منقطِع ؟ ما أحد يشُكّ ،هذا منقطع ،مالك لم يسمع من ابن عمر ،فالإسناد الذي فيه مثل هذا ،هذا « منقطع » .

ويوجد بينهما ما هو محتمِل :

1- محتمِل للاتِّصال .

2- ومحتمِل لغير الاتِّصال .

ولهذا قد يختَلِف فيه ،مثل رواية « عمرو بن شُعَيْب ،عن أبيه ،عن جدِّه » هل هذا في القوَّة مثل « مالك ،عن نافع ،عن ابن عمر » ؟

الجواب :لا .

وهل هذا يتعلَّق بالرّجال أم يتعلَّق بالإسناد ؟

يتعلَّق بالإسناد ؛بالطَّريق .

إذن :الحكم عليه بأنَّهُ « حسن » من جهة الرِّجال أم جهة الإسناد ؟

من جهة الإسناد .

إذن :الحكم على « الحديث الحسَن » من جهتين :

1- من جهة رِجالِه .
2- ومن جهة طُرُقِه .

وبه نعرف خطأ من حصَرَهُ بالرِّجال ،وأشدّ منه من حصرهُ بضبط الرِّجال ،لأنَّ من حصرَه بضبط الرّجال قصَّرَ في شيئَيْن :

1- في العدالة .
2- وفي السَّنَد .

ومن حصرهُ في الرِّجال قصَّر في شيء واحد :« السَّنَد » .

فإذن :هناك ثلاثة أشياء .

وقول المؤلِّف يشملُها ولو كان غير صريح ،لكن يشمل هذه الثَّلاث أشياء ،بينما قول البيت المصحَّح :

والحسن الخفيف ضبطاً وغدَتْ رجاله لا كالصَّحيح اشتهرت

يشمل الضَّبْط ،وقد نقول –كذلك- العدالة في قولِه :« وغدت رجاله لا كالصَّحيح اشتهرَت » ،لكن ما ذكر الإسناد .

فإذن :قول المؤلِّف :« والحسَن المعروف طُرقاً وغَدَتْ » فيه إشارة إلى أنَّ الحسَن ينبغي أن يُعتنى بسندِه ويُعتنى –كذلك- برجالِه .

قال الشّارح –رحمه اللّه تعالى- :« (المعروف طُرْقاً) بضمٍّ فسكون » طُرْقاً لأجل وزن البيْت ،وإلاَّ يجوز « طُرُقاً » فهو الأصل –بضمّ الأوّل والثّاني- ،لكن قال :« بضمٍّ فسُكُون » لأجل وزن البيت .

قال :« أي المعروف رُوّاته ،المخرِّجون له » أي :المخرِّجون للحديث .

قال :« وهذا كناية عن اتِّصال السَّند » وليس المراد هو الاتِّصال المجزوم به ،فإنَّ المجزوم به هو « الصَّحيح » كما مرّ معنا ،ولكن الرّاجح ،لأنَّ غير المجزوم به والرّاجح هو « الحسَن » كما سيأتي إن شاء اللّه .

(2)- هذا مثال ،ولكن ليس على إطلاقِه ؛يعني ليس كلّ أهل بلد إذا رووا عن راوٍ من أهل بلدهِم فهو محمولٌ على الاتِّصال ،لأنَّهُ إذا كان مُدلِّسْ فهو لا يُحمل على الاتِّصال حتَّى يُصَرِّح بالتَّحديث .

إلاَّ أنَّ بعض العلماء –صحيح- قد يتساهلون في بعض المدلِّسين ،إذا رووا عن بعض من أكثروا عنه فيُحملونها على الاتِّصال ،وهذا بالخِبْرَة ،وهناك تفاصيل دقيقة في مثل هذا فيما يتعلَّق بمباحث « التَّدليس » ؛مثل « رواية الأعمش » ،الأعمش مُدلِّسْ ،وتدليسُه يضُرّ ،لكن تجد له روايات في [صحيح البخاري] ،قال بعض أهل العلم :« الإمام

البخاري –رحمه اللّه- انتقى من روايات الأعمش المعنعنَة ما كان منها صحيحاً » هكذا قال بعض الحُفّاظ ،وقال بعض الحُفّاظ :« بل لم يرو البخاري من رواية الأعمش إلاّ عمَّن أكثر عنهم ممّا حملهُ العلماء على الاتِّصال » .

وعلى هذا تصير قاعدة في رواية الأعمش عمَّن روى عنهم البخاري أنَّها في [الصَّحيح] وخارج [الصَّحيح] صحيحة ،وعلى هذا كان مذهبُ شيخنا مقبل –رحمه اللّه- في آخر أمره فيما علمتُ ،ولا أدري إذا غيَّرَ بعد ذلك .

وبعض أهل العلم لا يرتضي هذا ،بل يقول :« البخاري انتقى ،ولا يمكن أن ينتقي إلاَّ من بحث » يعني :الأمر أمر انتِقاء ودِقَّة من البخاري ،نظرَ فوجد أنَّ بعض روايات الأعمش عمَن عنعن عنهم متَّصِلَة بقرائِن عنده ،ليس كلّ أحد يستطيع أن يقول :« رواية الأعمش معنعنة عن فلان هي مقبولة داخل [الصّحيح] أو خارج [الصَّحيح] » .

فالشّاهد في هذا :مثل هذا محلّ نظر عند الحُفّاظ بين التّحسين وبين عدمِه ،لأنَّه شيء يتعلّق بمسألة « الاتّصال » .

لكن ما ذكره المؤلِّف –رحمه اللّه- هو شيء تقريبي ؛يعني رواية أهل البلد عن بلديِّهم في الغالب تُحمل على الاتِّصال .

ومثله –مثلا- :العكس ؛رواية قتادة عمّن عُرِفَ أنَّهُ سمع منه إذا عنعن ،مثل هذا بعض أهل العلم حملوه على الاتِّصال ،ولهذا تجد عنعنة لقتادة في [صحيح البخاري] ،مع أنَّ قتادة من المدلِّسين ،وتدليسه

يضُرّ ،وكما مرّ معنا أنَّ العلماء ذكروا « طبقات » للمدلِّسِين ؛من الذي يضرّ ومن الذي لا يضُر .

فالشّاهد من هذا ؛أنَّ مثل هذا إذا وُجد فبعض أهل العلم يحملهُ على « الاتِّصال » ،إلاَّ ما استثناه العلماء وعيَّنوا أنَّ هذا –مثلا- لم يسمع منه إلاَّ أحاديث ،مثل « قتادة ،عن أبي العالية » ذكروا أنَّهُ لم يسمع إلاَّ أربعة أحاديث .

فعند بعض أهل العلم أنَّه لم يسمع إلاَّ أربعة ،وبعضهم زاد حديث أو حديثين ،لكن الشَّاهد ؛إذا لم يكن من هذا الذي استثناه العلماء فإذن هو من المنقطِع .

- قال حسن المشّاط :

> فخرج المرسل، والمنقطع، والمعضل، والمدلس قبل أن يتبين تدليسه، فإنه لا يدري حينئذ من سقط فلا يكون متصلاً.

وهذا كما قال –رحمه اللّه تعالى- ،مع التنبُّه لما سبق من أنَّ المراد بـ« الاتِّصال » ليس كاتِّصال « الصحيح » ،ولكن اتِّصال ولو بـ« ظنٍّ راجح » ،ولو خالف آخرون ،وهذا هو « الحسَن » الذي يختلِف فيه العلماء .

ولهذا ؛فمبحثُ « الحسن » -كما ذكر بعض أهل العلم- من المباحث الدَّقيقَة التي يشُقّ ضبطُ قاعدة فيها كما ذكر الحافظ الذّهبي –رحمه اللّه- في [الموقِظة] أنّه ممّا وصل إليه (أي ؛هو) اليأس من وجود قاعدة ينضبط بها « الحديث الحسَن » ،وبيَّن –رحمه اللّه- أنَّ العلماء قد اختلفوا والحُفّاظ في بعض الأحاديث بين –مثلاً- مُصَحِّح

ومُحَسِّن ،أو مُضَعِّف ومُحَسِّن ،قال :« بل قد يختلف قول الحافظ الواحد » في الحديث الواحد بعينِه بسبب الرّجل ؛ اليوم يرى أنَّ حديثه يُقبل ،وغداً يرى أنَّ حديثه لا يُقبل ،وعلى هذا تجده يختلف حكمه في الحديث الواحد .

فإذن :« الحديث الحسَن » ليس له قاعدة مُضْطَرِدَة تستطيع تحكُم بها على كلِّ الأحاديث ،ولكن وجهات نظر العلماء تختلف .

- قال حسن المشّاط :

> وعُلم من هذا أن الحسن يشارك الصحيح في اتصال سنده وعدالة رواته وضبطهم، وان لم يصلوا درجة رواة الصحيح . (1)
>
> وبقي من شرط الصحيح السلامة من الشذوذ ومن العلة.(2)

(1)- يقول :أنَّ « الحسَن » يُشارك « الصَّحيح » في اتِّصال سندِه وعدالة رُوَّاتِه وضبطهم وإن لم يصِلُوا درجة رُوَّاة « الصَّحيح » .

إذن :شروط « الحسَن » التي يُخالف فيها « الصَّحيح » ثلاثة أشياء :

1- أوَّلها :اتِّصال السَّنَد .
2- ثانيها :عدالة الرُوَّاة .
3- ثالثها :ضبطُ الروّاة .

فهذه ثلاثة أمور يتخلَّف فيها وصفُ « الحديث الحسَن » عن « الحديث الصَّحيح » ،وليس بشرط أن تتوفَّر الثَّلاث ؛ إذا وُجِد واحد من الثَّلاث فهو « حديث حسَن » ليس بـ« حديث صحيح » ،يعني لا تظنّ أنَّه لا بدّ أن يتوفَّر الثَّلاثة حتّى يُسَمّى « حديث حسَن » ،بل يكفي وجود واحد من الثَّلاثة فيُسَمَّى حديث « حسن » وليس بـ« صحيح » .

(2)- فإذن ؛السَّلامة من الشُّذوذ والعِلَّة لا بدّ منه في « الحديث الحسن » ،و« الحديث الحسن » يختلف عن « الضَّعيف » بالخمسة شروط ،ويختلف عن « الصّحيح » بثلاثة شروط لكن ليست مجتمِعة ولو واحد منها تخلَّف .

- قال حسن المشّاط :

فالحد الجامع للحسن : هو ما اتصل سنده بنقل عدل ضابط قل ضبطه قلة لا تُلحقه بحال من يُعَدّ تفرده منكراً وسلم من الشذوذ ومن العلة.[1]

فبقوله : اتصل سنده دخل الصحيح، وبنقل عدل ضابط قل ضبطه خرج الصحيح وبما بقي خرج الضعيف.[2]

(1)- هذا التّعريف في الحقيقة ليس دقيق في ضبط « الحسَن » ،بل « الحسن » هو ما اتَّصَل سندُهُ بنقل عدلِ ضابطٍ قلَّ عن رُتبَة « الصَّحيح » وسلِم من الشُّذوذ والعلَّة .

لأنَّ قولُنا ؛« هو ما اتَّصَل سندُهُ بنقل عدلِ ضابطٍ قلَّ عن رُتبَة » الصَّحيح هو ما اتَّصَل سندُهُ بنقل عدلِ ضابطٍ قلَّ عن رُتبَة الصَّحيح « يعني ؛اتِّصال السَّند ،أو نقل العَدل ،أو نقل الضَّابط .

فأحد هذه الخِصال الثَّلاث إذا قصُرَت فهو « الحديث الحسَن » .

وهذا الآن تعريف « الحسَن لذاتِه » ،سيأتي معنا أنَّ « الحسَن » :

- منه ما هو حسن لذاتِه .
- ومنه ما هو حسَن لغيره .

ولهذا ذكر الذَّهبي –رحمه اللّه- في [الموقِظة] أنَّ « الحسن لذاتِه » ينقسِم إلى قسمين :

أ- ما اختلف فيه العلماء (أي :الحُفّاظ) بين الصِحَّة والحُسْن ،وما اختلف فيه الحُفّاظ بين الضَّعف والحُسْن .

فالأوّل :مثل رواية « عمرو بن شعيب ،عن أبيه ،عن جدِّه » هذا مختلف فيه بين الحُسْن والصِحَّة ،وبعضهم قد يختلف في رواية « عمرو بن شعيب » بين الحُسْن والضَّعف .

والصَّحيح :أنَّه حسَن ،كما نقل ذلك غير واحد عن عدد من الأئِمة ؛فنُقِل عن إسحاق بن راهويه –رحمه اللّه- أنَّه قال :« إذا صحَّ الحديث إلى عمرو بن شعيب فهو حديثٌ حسَن » يعني :عمرو بن شعيب ،عن أبيه ،عن جدِّه .

وأمّا مثال الثّاني الذي يختلف فيه بين الضَّعف والحُسْن فهو مثل « رواية بن شعيب » -مثلاً- ،أو آحاد بعض الرِّجال في عدالتِهم مثل الحَارِثْ بن عبداللّه الأعْوَرْ ؛اختُلِف فيه ،والرّاجح أنَّه ضعيف ،مع أنَّ الشَّافعي وغيرُه يقولون :« ثقة » والصَّحيح أنَّه ضعيف .

وهكذا –كذلك- مثل عَاصِم بن ضَمْرَة اختُلِفَ فيه ،والرّاجح أنَّ حديثَه « حسَن » ،فعَاصِم بنُ ضَمُرَة حديثهُ « حسَن » وهو مختلف فيه .

فإذن :« الحسَن » المتردِّد بين الصِحَّة والضَّعف ،فقد يميل إلى الصِحَّة فيكون حسناً ،وقد يميل إلى الضَّعف فيكون ضعيفاً .

(2)- يعني :غير شاذٌ ولا مُعلّ .

وعلى ما سبق :هو ما اتَّصَل سندهُ بنقلِ عدلٍ ضابطٍ قلَّ عن رُتبَةِ الصِحَّةِ ؛يعني :الاتّصال والعدل والضَّبط ،فيشمل الثَّلاثة بالنّسبة لـ« الصَّحيح » ،وليس المقصود اجتماع الثَّلاثة ،ولو واحد منها منفرد .

- **قال** حسن المشّاط :

> وما ذكر هو الحسن لذاته مثاله حديث [لولا أن أشق على أمتي] بالنظر لرواية محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سَلمة[1]، فإن محمداً مشهور بالصدق، لكنه ليس في غاية الحفظ حتى ضعفه بعضهم لسوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته [2]

(1)- يعني :هذه رواية التّرمذي لهذا الحديث الذي مرَّ معنا في رواية البخاري أنَّه من طريق « مالك ،عن أبي الزِّناد ،عن الأعرج (الذي هو عبدالرّحمن بن هُرمُز) ،عن أبي هريرة » .

(2)- يعني :إذا نظرت كلام الحُفَّاظ في ترجمة مُحَمَّد بن عَمْرو ابنُ عَلْقَمَة ستجد أنَّهم اختلفوا فيه ،لكن الصَّحيح أنَّ حديثه مقبول ،لكن قبوله ليس مثل قبول من هو أرفع منه مثل مَالِكْ وغيره .

فإذا كان كذلك ،فهذا الحديث بهذا الإسناد « حسَن » ،لكن إذا جُمِعَت معه أسانيد أخرى صار هذا الحديث « صحيح » وهذا المراد الآن :أنَّ « الحديث الحسن » إذا جاء من أكثر من طريق فهو « الصَّحيح » لكن لا « لذاتِه » لكن « الصَّحيح لغيره » .

- **قال المعلّق** نزار زمرلي :

هذا النوع من الحديث له أهمية خاصة، لما وقع فيه بين العلماء من اختلاف ولما في الحكم على الحديث بالحسن من الدقة.

والذي يتبين بالبحث أن اختلاف المحدثين يرجع في صورته الجوهرية إلى اختلاف مرادهم من الحديث الحسن، منهم من أراد الحسن لذاته، ومنهم من أراد الحسن لغيره .

ومرَّ معنا أنَّ العلماء اختلفوا في تعريف « الحديث الحسن » -وسيأتي شيء من ذلك- هي لأسبابٍ كثيرة :

- **أحياناً لاختلاف وجهات نظر العلماء في نفس الحديث .**
- **وأحياناً في الرِّجال .**
- **وأحياناً في الأسانيد .**

ولهذا ،كما مرَّ معنا من كلام الذَّهبي –رحمه اللّه- :أنَّ الرَّجل الواحد والحافظ قد يختلِف قولُهُ في الحديث الواحد فضلاً عن رأيهِ مع رأي غيره .

فالاختِلاف قد يكون لاختلاف وجهات النَّظر في هذا الوصف ،وتحقُّقِه ،وأحياناً –كما ذكر ههنا- لكون أحدهم أراد « الحسن لذاتِه » وأحدهم أراد « الحسن لغيره » .

وبعضهم –كما مرَّ معنا- يريد بـ« الحسن » الحَسَن من جهة المعنى ؛فـ« الحسن » عند عددٍ من الحُفَّاظ والأئِمَّة كالشَّافِعي وابن المديني وأحمد ،هو ليس بمعنى « الحسن » في اصطلاحِنا الآن :

- **فأحياناً يريدون به حسن المتن .**
- **وأحياناً هو بعض معنى « الحديث الحسَن » وهذا قليل ،نادر.**

- **قال المعلّق** *نؤاد زمرلي* **:**

فقد عرّفه الخطابي بقوله: هو ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء.

ونحو هذا القول قال ابن الجوزي –رحمه اللّه تعالى- « ما عُرِفَ مخرجُه، واشتهر رجالُه » .

وليس كلّ ما عُرِفَ مخرجه واشتهر رِجاله ،فهو حسَن بمعنى « حسَن لذاتِه » ،لكن قد يكون حسناً لذاتِه ،وقد يكون حسناً لغيره .

بل قد يكون لا يصِل إلى الحديث الذي هو « حسَن لغيره » !

ولهذا يُؤكِّد ذلك قولُه :« عليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبلُه أكثر العلماء، ويستعملُه عامَّة الفقهاء » .

فأحياناً بعض العلماء والفقهاء يستعملون الحديث الذي خفّ ضعفه فيستدلّون به ،وهو ليس بحديث حسَن ؛فيكون هنا معناه « الشُّهرة ،وكثرة التَّداول » .

وهذا –في الحقيقة- ليس هو « الحديث الحسَن » الذي في اصطلاح أهل هذا العلم .

- قال المعلّق فؤاد زمرلِي :

وقد عرف[1] الترمذي بقوله: كل حديث[2] يروى لا يكون في اسناده من يتهم بالكذاب[3] ولا يكون الحديث شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن[4] وللعلماء اعتراضات كثيرة وانتقادات على هذين التعريفين وحاول ابن الصلاح أن يجمع بينهما[5] .

(1)- عندي « عرَّفَ » لعلَّهُ « عرَّفهُ » .

(2)- يعني: « الحديث الحسَن » .

(3)- عندي « بالكذَّاب » والصَّواب: بالكذِبْ .

(4)- وكما ترى، تعريف التّرمذي هو لـ« الحديث الحسَن لغيره » « **من ليس بإسنادِه من يُتَّهم بالكذِب** » يعني: بعضهم فيه ضَعف « **ولا يكون الحديثُ شاذاً ويُروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديثٌ حسَن** » فهو « الحسن لغيره » .

وانتبه لقولِه: « لا يكون شاذاً » ! وقد ذكر العلماء أنَّ من شروط التَّحسِين انعِدام ثلاثِ خِصال :

1- الأوَّل: عدم المخالفة للأوثَق؛ وهو ما ذُكِرَ ههنا بمعنى « الشَّاذ » .

وممكن نقول: « عدم المخالفة للأولى » على ما تقدَّم في مسألة « الشُّذوذ .

2- ثانيا: لا يكون ممّا نصَّ الحُفَّاظ أنَّهُ من أوهام من خفَّ ضبطُه .

إذا نَصُّوا أنَّهُ من أوهامِه فلا يكون الحديث حسناً .

نحن مرَّ معنا أنَّ « الحديث الحسن لذاتِه » : من خفَّ ضبطُه من الرِّجال، فحديثُه حسَن لأنَّ رُتبتَهُ ليسَ كرُتبَة « الصَّحيح » ، وهذا أحد وصْفيْ الحُسْن، والآخر يتعلَّق بالإسناد .

طيب، هذا الذي خفَّ ضبطُه، لماذا خفَّ ضبطُه ؟ لأنّ عنده شيء من الأوهام .

فإذا كان هذا من عيْن أوهامِه ،هل حديثُه حسَن ؟ الجواب :لا ،بل هذا « الضَّعيف » .

مثالُه :سُفْيَان بنُ حُسَيْن –رحمه اللّه تعالى- اختُلِفَ فيه :

- بعضهم وثَّقَهُ .
- وبعضهم حسَّن حديثَهُ .

وكما قال الحافظ ابن حجر :« اتَّفقُوا في ضعف روايَتِهِ عن الزُّهْري ،لأنَّهُ يَهِم كثيراً في ذلك » ؛فهو من الضُّعفاء في الزُّهري .

فسُفْيَان بنُ حُسَيْن حديثُه حسَن ،لكن في الزُّهْري ضعيف ،فلا يَصِحّ أن نقول أنّه « حديث حسَن » .

مثالٌ آخر :بُرَيْد بن عبداللّه بن أبي بُرْدَة ،يروي عن أبي بُرْدَة (جدِّه) ،ويروي أبو بُرْدَة عن أبيهِ أبي موسى .

هذا الإسناد روى له مسلِم ،والبخاري قليلاً ،وهو ليس في القُوَّة مثل رواية « مالِك ،عن نافِع ،عن ابن عُمر » لأنَّ بُرَيْد بنُ عبداللّه ابنُ أبي بُرْدَة فيه بعض الكلام ؛كما قال النَّسَائِي –رحمه اللّه- :« لا بأس به » ومرَّةً قال :« ليسَ بالقوي » .

وذكروا له أحاديث أُنكِرَ عليه فيها ؛فإذا كان عيْن هذا الحديث ممّا أُنكِرَ عليه ،فهل هذا الحديث حسَن لأنَّ فيه « بُريْد بن عبداللّه بن أبي بُرْدَة » ؟ الجواب :لا ،لأنَّ بُريْد بن عبداللّه بن أبي بُرْدة حديثُهُ حسَنٌ إذا لم يكُن هذا ممّا أُنكِرَ عليه ،إذا لم يكن هذا من أوهامِه ومن مناكيره .

وقد بيَّن الإمام أحمد –رحمه اللّه- عدداً من الأحاديث أُنكرَ عليه فيها .

كما أنَّ « الحديث الصَّحيح » -كذلك- لا يكون شاذاً ولا مُعلَّلاً ؛فمن معنى « التَّعليل » أن يكون هذا ممّا أُنكرَ عن بعض الرُّوّاة .

مثلاً :« مالِك ،عن نافع ،عن ابن عُمر » هذا يُعَدّ عند الحُفَّاظ « سلسلة الذَّهب » يعني من أقوى الأسانيد .

ومع ذلك ذكروا لـ« مالِك » أوهام ؛فإذا كان مالِك في نفسِه هو ممّا يوضَع في « سلسِلة الذَّهب » ،لكن هو بشَر ،قد يَهِم ،وقد ذكر الحُفَّاظ –كما ذكر الإمام أحمد رحمه اللّه- أنَّ له ثلاثة أوهام في « حديث الزُّهري » ؛وهِمَ في حديث الزُّهري في ثلاثة مواضِع .

فهو صحيح ،حديثُه حديث صحيح ،حتَّى في الزُّهري حديثُه صحيح ،لكن إذا كان واحد من هذه الثَّلاثة ،فهل هو صحيح ؟ الجواب: لا ،ليسَ بصحيح .

وهكذا قُل فيما هو دون مالِك في القُوَّة كـ« سُفيان بن عُيَيْنَة » ،هو من أهل [الصَّحيح] ،ومع ذلك ذكر له الإمام أحمد –رحمه اللّه- أكثر من عشرين (20) وهماً في حديث الزُّهري !

فمثل هذا يُنبِّهُنا إلى هذا المعنى الذي أشار إليه التِّرمذي –رحمه اللّه- .

(5)- وهذا في « مقدِّمة ابن الصَّلاح » ،وللحافظ ابن حجر في [تعليقِه] كلام نفيس ،وتعليقات شيخِنا ربيع –كذلك- فيها فوائد ،وفي [الباعِثْ الحثيث] شيء من ذلك .

المهمّ :أنّ هذا التَّعريف والذي قبلَه ليس هو شامِل لتعريف « الحديث الحسن » .

- **قال المعلّق** فؤاد زمرلي :

وقد عرفه الحافظ ابن حجر بتعريف آخر وهو: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه عن مثله الى منتهاه من غير شذوذ ولا علة .

وهذا تعريفُ أكثَر « الحديث الحسَن » .

فمن « الحديث الحسَن » -كذلك- ما يكون فيهِ الخِفَّة في السَّند .

- **قال المعلّق** فؤاد زمرلي :

ويلاحظ أن هناك تشابهاً كبيراً بين تعريف الحديث الصحيح وتعريف الحديث الحسن على ما عرّفه به الحافظ ابن حجر، حيث تشابها في سائر الشروط عدا ما يتعلق بالضبط[1] فالحديث الصحيح راويه تام الضبط، وهو من أهل الحفظ والاتقان، أما راوي الحديث الحسن فهو قد خف ضبطه. هذا بالنسبة للحسن لذاته.[2]

أما الحسن لغيره فهو الضعيف اذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه.[3]

(1)- ومرَّ معنا أنَّ الصَّحيح ليس قُصور الحُسْن في « الحسَن » في الضَّبط فقط ،بل في الإسناد وفي الضَّبْط ،ففي أيِّهما حصَلَ القُصُور فهو « الحديث الحسَن » .

(2)- أمّا « الحسَن لغيره » فهو « الضَّعيف » إذا تعدَّدَتْ طُرُقُه ،ولم يكُن سببُ ضَعفِهِ فِسْقُ الرَّاوي ،أو كذِبه .

وهناك تعريف لطيف لابن جُماعة –رحمه اللّه- في تعريف « الحسَن » لذاتِه ولغيره ؛قال :« ولو قيلَ الحسَن كلُّ حديثٍ سَلِمَ من العِلَلْ ،وفي سندِهِ المتَّصِل مستور ،وله به شاهِد » وهذا –كما ترون- تعريف الحديث « الحسن لغيره » ؛سلِمَ من العِلل ،وفي سندِه المتَّصِل مستور ،له به شاهد ،قال :« أو حديث مشهور قاصِرٌ عن درجة الإتقان لكان أجمع لِما حدَّدوه وأخصَر » وهذا الثَّاني هو « الحسَن لذاتِه » .

فالأوَّل « الحسن لغيره » والثَّاني « الحسَنْ لغيره » .

فقال :« ولو قيلَ الحسَن كلُّ حديثٍ سَلِمَ من العِلَلْ ،وفي سندِهِ المتَّصِل مستور ،وله به شاهِد » (المستور) :الذي هو دون من تُقْبَل روايتُه ،ولكن له شاهِد .

ولفظ « الشَّاهِد » هنا :يشمل الشَّاهد ،والمتابعة .

« أو مشهور » يعني :حديث مشهور « قاصِر عن درجة الإتقان » سواء في السَّند أو في المتن .

قال :« لكان أجمع لِما حدَّدوه وأخصَر » .

وهذا أقرب من هذه التَّعاريف المذكورَة .

(3)- وهذا ظاهر ؛يعني « الحديث الحسن لغيره » .

- قال المعلّق فؤاد زمرلي :

ويستفاد من هذا التعريف أن الضعيف يرتقي إلى درجة الحسن لغيره بأمرين :

أ) انه يروى من طريق آخر فأكثر[1] على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى منه.[2]

ب) ان يكون سبب ضعف الحديث اما سوء حفظ راويه أو انقطاع في سنده أو جهالة في رجاله [3].

(1)- سواءً بمتابعةٍ أو شاهد ،وعلِمنا معنى « المُتابعَة » أو « الشَّاهد » .

(2)- يعني :ليس دونَهُ في الضَّعف .

والمِثْلِيَّة المقصود ههنا ليسَ مِثْلِيَّة متساويَّة تماماً ،وإنَّما المراد بالمِثْلِيَّة المعنى العام الذي يدخُل تحتَ إطار الضَّعيف الذي لم يشتَدَّ ضَعْفُه .

فلو كان « مُرْسَل » مع « ضعيف » ليس شديد الضَّعف ،هذا يدخُل في معنى المِثْلِيَّة (مثلَهُ معه) .

فليسَ شرط « المُرسَل » مع « المُرسَل » ،ولا حديث « المُدلِّسْ » مع حديث « المُدلِّسْ » ،ولكن المراد بالمثلِيَّة ههنا ما خَفَّ ضَعْفُه ،ليسَ ما اشتدَّ ضَعفه كحديث « الكذَّاب » ونحوه ،فإنَّ هذا لا يصلُح في الشَّواهِد والمتابعات .

(3)- على أنَّ بعضهم لا يقبَل « مجهول العَيْن » في الشَّواهد ؛لأنَّهُ يحتمل أن يكون « كذَّاب » ،وهذا معقول من حيث العمل ،مجهول العيْن احتمال أن يكون كذَّاب .

فلذلك بعضهم لم يقبَل –وهذا الصَّحيح- مجهول العَيْن في الشَّواهد والمتابعات .

انتهى كلام المعلِّق فيما يتعلَّق بـ« الحديث الحسَن » .

- قال حسن المشّاط :

وأما الحسن لغيره فهو ما في اسناده مستور لم تتحق أهليته، غير أنه لم يكن مغفلاً ولا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا متهماً بالكذب، ولا يُنسب إلى مفسق آخر، وتقوّى بمتابع أو شاهد، والمتابع: ما روي باللفظ، والشاهد: ما روي بالمعنى نقصاً،[1] مثاله: ما رواه الترمذي عن هُشَيْم عن يزيد عن عبد الرحمن عن البراء مرفوعاً: [إنه حقاً على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة] الحديث .

فهشيم ضعيف لتدليسه، لكن لما تابعه أبو يحي التيمي كان حسناً.

وحكم الحسن أنه يحتج به كالصحيح، وإن كان لا يلحق به رتبة.[2]

(1)- وبعضهم قال غير ذلك؛ فجعلَ « المتابع » ما كان من نفس الصَّحابي و« الشَّاهِد » ما كان من صحابي آخر .

وهذا هو الذي عليه أكثر أهل الحديث؛ أنَّ « الشّاهِد » ما كان من صحابي آخر، و« المتابع » ما كان من نفس الصَّحابي .

وهنا يقول: « ما رُوِيَ باللَّفظ فهو متابع، وما رُوِيَ بالمعنى فهو شاهِد » .

وهو يصلُح –كذلك- لكن –كما قلنا- الأوَّل هو الأشهر؛ أنَّ « الشَّاهِد ما كان من صحابي آخر و« المتابع » ما كان من نفس

الصَّحابي ،وسواءً أكان الحديث باللَّفظ أو كان بالمعنى ،لكن يُقَيَّد ؛فيُقال :« له متابعة بلفظ الحديث » أو « له متابعة بمعناه » .

(2)- والحديث له شواهِد كثيرَة ،يعني من حديث صحابة آخرين مع غير هذه المتبعة ،فهو « حديثٌ حسَن » ؛يعني القول بوجوب الغُسْل لمن حضر الجمعَة « من حضرَ الجمعة فليَغتَسِلْ » جاء معناه عن عددٍ من الصَّحابَة ،فهو « حديث حسَنْ » .

لكن الشَّاهد :أنَّ هُشَيْم هو من المدلِّسِين ،وتدليسُه « تدليس التَّسْوِيَّة » من أشدّ أنواع التَّدليس ،ومع ذلك الحديث حُسِّنْ لأنَّ له شواهد ومتابعات كثيرَة –كما تقدَّم- .

فالحاصل :« الحسن لغيره » هو كما سمعنا ؛إذا كان في إسناد الحديث أو وُجِدَ في أحد أوصاف الحديث ما يجعلُهُ في رُتبَة الضَّعيف ،لكن الذي لم يَشْتَدّ ضَعْفُه .

ثمّ جاء من طرُقٌ أخرى فهو « حديثٌ حسَن » لكن لا لذاتِه ،ولكن لغيره .

وهذا هو ما عبَّر عنه الحافظ –رحمه اللّه- في قوله :« والضَّعيف الذي لم يشتدّ ضعفُه إذا جاء من طُرُق فهو الحسن لا لذاتِه ،ولكن لغيره » .